أركان
للإعلام القانوني
Arkan Law Media

الإصلاح الضريبي في الكويت كماليات أم ضرورة؟

أولاً فكرة الضريبة :

بسبب التطورات الفلسفية في السياسة و الاقتصاد أدى ذلك إلى إحداث تغييرات في نظام إيرادات الدولة الحديثة (المتدخلة) و من ضمنها إدخال النظام الضريبي في نظامها القانوني ، و اللبنة الأساسية في أي مجتمع من المجتمعات هم الأفراد و كونه فرد يجب عليه تحمل أعباء الضريبة و يدفعها كعضو في هذا المجتمع تربطه عدة روابط سياسية و اجتماعية و اقتصادية .

لا ديمقراطية بدون ضريبة ولا ضريبة بدون ديمقراطية ، المقصود هنا أن يصدر قانون الضريبة من ممثلي الشعب ، فبعد أن كانت مجرد إسهام اختياري أصبحت الآن إلزامية .

من أركان الضريبة الهدف و الوسيلة ،فالهدف في النظام الرأسمالي يختلف عن هدفها في النظام الاشتراكي ، و الوسيلة تمتلك عنصران هما عنصر الفني و عنصر تنظيمي المقصود بالعنصر الفني المشرع له حرية إصدار الضرائب يقيده فقط ظروف البيئة و المجتمع حوله نظراً لأن الأنظمة الاقتصادية تختلف من دولة إلى آخرى ، و العنصر التنظيمي هو اختيار نوع الوعاء أو الضريبة التي ستفرضها الدولة .

كما تجدر الإشارة إلى تحديد المقدرة التكليفية للممول و يتم تحديدها لحجم الدخل القومي و العوامل الاجتماعية و العوامل السياسية والاقتصادية .

من الطبيعي وجود فروقات بين دخول الأفراد و تشكل الطبقات لكن من منبع الإنسانية و الأخلاقية أن يتم إعادة التوازن فيما بينهم عن طريق فرض ضرائب .

ثانياً جَبْر الضريبة:

نظرًا للظروف الاقتصادية الذي يمر بها العالم (جائحة كورونا) و الأزمات الاقتصادية السابقة من تضخم و كساد وجدت إذا كان لدينا نظام ضريبي جديد و متين و وعي ضريبي ستمر الأزمات الاقتصادية بأقل الخسائر .

1- إصدار نظام ضريبي جديد:

إصدار قانون متنوع مابين الضرائب على الدخل و ضرائب على رأس المال وأن تفرض ضريبة مؤقتة (ضريبة استثنائية على الدخل) لسحب الأموال المتضخمة الناتجة عن تلك الأزمة، كما يمكن فرض بعض الإعفاءات على بعض دخول الأفراد نظراً لحداثة النظام الضريبي ، و تقييم مدى فعالية الضريبة و الوصول لأغراضها من قبل المحاسبين و مختصين الضرائب و القانونيين ، و إنشاء هيئة كاملة مستقلة معنية فقط في تحصيل و جباية الضرائب للحد من التهرب الضريبي .

مع تغيير فكرة تقادم ديون الضريبة (لايسقط حق الحكومة في المطالبة بالضرائب المستحقة لها بموجب هذا القانون إلا بمضي خمس سنوات من تاريخ تقديم الهيئة المؤسسة للإقرار الضريبي أو من تاريخ علم المدير بعناصر الأنشطة التي لم تبينها الهيئة

أركان للإعلام القانوني
Arkan Law Media

المؤسسة للإقرار الضريبي أو علمه بالبيانات التي أخفتها و المتعلقة بالتزاماتها الضريبية)، تبعاً للمادة السابقة إذا افترضنا سقوط الحق في المطالبة بالضرائب المستحقة ستتأثر بذلك الخزانة العامة و كذلك الهدف من فرض الضريبة ، و من الممكن هنا التهرب الضريبي (ثغرة قانونية).

كما أن الدستور الكويتي نص بالمادة ٤٨ (أداء الضرائب و التكاليف العامة واجب وفقاً للقانون)

تفاصيل الضريبة متشعبة مما يؤدي اصدارها بقانون فقط إلى العديد من الإشكاليات و بالتالي إلى أخطاء في تطبيقها ، و لأن الحياة تتطور بشكل أسرع لابد من إصدارها كقانون و تسند التفاصيل الثانوية للائحة تنفيذية لأن تفاصيلها تدخل أحياناً في منطقة رمادية وذلك لبقاء الضريبة لمدة أطول و لجعلها أسلوب حياة .

كما تجدر الإشارة إلى(رؤية الكويت 2035) تهدف إلى تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري و ثقافي إقليمي جاذب للاستثمار ، فلا يمكن تحقيقها دون فرض ضريبة عادلة أولاً.

2- الوعي الضريبي :

الإنسان عدو ما يجهل فيتحتم على المختصين بالضرائب على التوعية و نشر المعلومات مثل

لماذا تفرض الضريبة ؟ كيف تفرض؟ متى تفرض؟ و على ماذا تفرض؟ ، و توعية الجيل القادم بأهميتها كإدخالها في بعض المقررات الدراسية ، ليصبح النظام الضريبي مستقر و أكثر متانة في التطبيق مما يؤدي إلى زيادة إيرادات الدولة (بالتالي زيادة في خزانة العامة) و يؤدي إلى تقليل التهرب الضريبي إحساساً بالمسؤولية المجتمعية أولاً ، كما ذكر د.خالد أمين عبدالله و أ. حامد الطحله أن الضريبة على الدخل قد اتخذت الصفة التبرعية كونها مايقوم المكلف بدفعه مقابل ما تؤديه الدولة من خدمات عامة تعود بالخير على الجميع .

شجون خالد العتيبي
٢٠٢١